

فقه البخاري في تراجمه

د. ندا بنت حسن بن عبد الرحمن الحميد (*)

جامعة الملك سعود

المستخلص: يُعنى هذا البحث بدراسة فقه البخاري في تراجم كتابه (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وسننه وأيامه)، أصح كتاب بعد القرآن الكريم، وأحد الكتب الجوامع التي احتوت على جميع أبواب الحديث من العقائد والأحكام والتفسير والتاريخ والزهد والآداب وغيرها، والقارئ لصحيح البخاري يلاحظ أنه عنوان لأبوابه بعناوين، وهي التراجم المقصودة بهذا البحث، وقد تكون الترجمة ظاهرة أو خفية، فكان من المناسب إعداد بحث علمي يوضح خبايا الفقه في تراجمه، أما بالنسبة للمنهج الذي سلكته فهو المنهج الاستقرائي الاستنتاجي. ومن أبرز ما توصلت إليه: تفنن البخاري في اختيار وكتابة تراجم كتابه المتضمنة على تبحره في الفقه، ومناسبتها لما ترجمت له، ومناسبتها للكتب التي صنفت تحتها.

الكلمات المفتاحية: البخاري، صحيح البخاري، فقه، تراجم.

The Fiqh in the titles of Sahih al-Bukhari

Dr. Nada Hasan Alhumaid

King Saud University

Abstract: This research is concerned with examining Al-Bukhari's jurisprudence in the Tarajim (Chapter Titles) of his book "Al-Jaami' Al-Sahih Al-Musnad Al-Mukhtasar min Umuri Rasooli-llahi wa Sunanihi wa Ayyaamihi (The Abridged Collection of Authentic Hadith with Connected Chains regarding Matters Pertaining to the Prophet, His practices and His Times)". It is considered the most authentic book after the Holy Qur'an, and one of the books of Hadith collections that contained all topics of Hadith, including doctrines, rulings, interpretation, history, piety, manners and etiquettes, etc. The reader of Sahih Al-Bukhari notes that he gave his chapters titles (Tarajim), which are the topics of this research. These Tarajim may be apparent or obscure, and so it was appropriate to prepare a scientific research clarifying the secrets of jurisprudence in his Tarajim. As for the approach taken, I used the deductive inductive approach. One of my most prominent findings is that Al-Bukhari mastered the selection and writing of chapter titles of his book, indicating his vast knowledge of jurisprudence and the title's relevance to the text written under it as well as its relevance to the books that were classified under it.

key words: Al-Bukhari, Sahih Al-Bukhari, jurisprudence, Tarajim.

(*) Assistant professor at the Faculty of Education, King Saud University

البريد الإلكتروني: nhalhumaid@KSU.EDU.SA

(*) أستاذ مساعد بقسم الدراسات الإسلامية، كلية التربية، جامعة الملك سعود

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين،
والصلاة والسلام على عبده ورسوله وخليفه، وأمينه على
وحيه، وصفوته من خلقه نبينا محمد بن عبد الله، وعلى
آله وصحبه، ومن سلك سبيله، واهتدى بهداه إلى يوم
الدين، أما بعد:

فلا يخفى على المشتغل بالعلوم الشرعية أهمية
كتاب (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول
الله ﷺ وسننه وأيامه)، أحد كتب الجوامع التي احتوت
على جميع أبواب الحديث من العقائد والأحكام والتفسير
والتاريخ والزهد والآداب وغيرها، وأصح كتاب بعد
كتاب الله، ومنزلته من كتب الحديث وتميزه.

وتعدُّ الندوات العلمية التي تقيمها الجامعات
والمعاهد العلمية من أمثل السبل لتداول المعرفة التي تعدُّ
زكاةً لهذا العلم.

ومن هذا المنطلق رأى قسم الدراسات الإسلامية
بكلية التربية في جامعة الملك سعود بالرياض إقامة ندوة
علمية بعنوان: "صحيح البخاري والقراءات المعاصرة:
أنواعها، ومناهجها، ومصادرها" وقد رغبت في المشاركة
في هذه الندوة بهذا البحث الذي عنونته بـ (فقه البخاري
في تراجمه).

أهمية موضوع البحث:

1. إبراز وجوه الفقه في تراجم البخاري.

2. الوقوف على طريقة البخاري في كتابة تراجمه.
3. إيضاح أهم العلاقات التي تجمع بين الكتب
والأبواب، وبين الأبواب والأحاديث.
مشكلة البحث:

مما اشتهر عن البخاري - رحمه الله - عنونة أبواب
جامعه الصحيح بعناوين، يطلق عليها عند أهل العلم:
التراجم، وفيها إشارة إلى فقهه في تلك الأبواب إشارة قد
تكون جلية، وقد تكون خفية، فرأيت أن أخصص هذا
البحث لجمع وبيان وجوه الفقه عند البخاري في تراجمه.
الدراسات السابقة:

1. ترجمان التراجم، لأبي عبد الله بن رشيد
السبتي، وهو عبارة عن سرد للأبواب، وشرح كل باب
على حدة، وقد وصل فيه إلى كتاب الصيام، ولم يُتممه،
دون جمع وشرح لطريقة البخاري في كتابة التراجم،
وهو مجال بحثي.

2. المتواري على أبواب البخاري، للإمام ناصر
الدين بن المنير، تحقيق وتعليق علي حسن علي
عبد الحميد، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى،
1990م، وقد قام المحقق بخدمة المخطوط نسخاً وضبطاً
وتعليقاً وتخریجاً، والمخطوط جمع فيها ابن المنير أربعاً
ترجمة، وتكلم عليها، وقد قام بدر الدين بن جماعة
بتلخيصها والزيادة عليها، وقد ذكر المحقق أن عدد
التراجم في كتابه ثلاثمائة واثنان وسبعون ترجمة؛ ولم

- يتعرّض المصنف في كتابه لكلّ تراجم كتب البخاري، ولم يذكر جميع أسماء الكتب، ولم تكن مرتبة، واعتنى بالرد على ابن بطلال، فالمؤلف يسرد الأبواب مع أحاديث الباب، ثم يبيّن ما توصل إليه من مراد البخاري من ترجمته من دون جمع أو شرح أو بيان لطريقة البخاري في كتابته لتلك التراجم؛ وهو مجال عملي في هذا البحث.
3. بدر الدين بن جماعة، قام بتلخيص كتاب المتواري على أبواب البخاري، والزيادة عليه، ولعلّي بيّنت الفرق بين مجال عملي في هذا البحث وكتاب المتواري، وما قام به بدر الدين بن جماعة من تلخيص لكتاب ابن المنير.
4. فقه الإمام البخاري من جامعه الصحيح (الصيام)، للدكتور نزار بن عبد الكريم بن سلطان الحمداني، رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه.
5. فقه الإمام البخاري في كتاب الجمعة، الخوف، العيدين، الوتر من جامعه الصحيح، لزهور محمد عبده محمد، رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير.
6. فقه الإمام البخاري في كتاب الأذان من أول الكتاب إلى باب صلاة الليل، لمُهيّا غزاي عبد الله العتيبي، رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير.
7. فقه الإمام البخاري في الوضوء والغسل مقارنةً بفقه المحدثين، لنور قاروت، رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه.
8. فقه الإمام البخاري في البيوع والسلم من جامعه الصحيح، لستر الجعيد، رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه.
9. فقه الإمام البخاري في الإمارة والقضاء من جامعه الصحيح، لعبد القاهر مختار، رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير.
10. فقه الإمام البخاري في الحدود من كتابه الجامع الصحيح، لعبد الله الغامدي، رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير.
11. فقه الإمام البخاري في الزكاة من كتابه الجامع الصحيح، لابتسام الغامدي، رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير.
12. فقه الإمام البخاري في الجنائز من كتابه الجامع الصحيح، لفهد العريني، رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير.
13. فقه الإمام البخاري في النكاح من الجامع الصحيح مقارنةً بالمذاهب الأربعة، لمحسن القشامي، رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير.
- الفرق بين بحثي وبين الرسائل العلمية السابقة:
هذه الرسائل عبارة مشروع قدمه مجموعة من طلاب الدراسات العليا في جامعة أم القرى، بدأ فيه طلاب الدكتوراه، ثم أكمله طلاب الماجستير، وهو

- عبارة عن دراسة متخصصة في كتاب الجامع الصحيح، حيث قام كل باحث بجمع تراجم أبواب كتب مختاره يتناولها بحثه من صحيح البخاري على حسب موضوعه في فصول ومباحث، يسردُ فيها ما ذكره البخاري في الجامع من أحاديث وآيات وبيان لوجه الاستدلال، ثم يستعرض المسألة التي تعرض لها البخاري مع توضيح للأدلة ووجه الاستدلال، ثم سردُ لأقوال الفقهاء فيها، وبيان لأسباب الخلاف، ومناقشة للأدلة ثم الترجيح، دون جمع وشرح لطريقة البخاري في كتابة واختيار التراجم، وتوضيح لفقته فيها بشكل عام شامل للجامع دون تمييز كتاب عن الآخر، ولعل الفرق واضح بين مجال بحثي وهذه الرسائل، فهو جمع وتوضيح لفقته البخاري في كتابة تراجمه بشكل عام.
- حدود البحث:**
- النظر في طريقة البخاري عند كتابة تراجمه مع إيضاح المغزى منها من الناحية الفقهية وما تحمله من الغايات، وإيجاد العلاقة بينها وبين الكتب المدرجة تحتها، بالإضافة إلى إيجاد العلاقة بينها وبين الأحاديث الواردة تحتها.
- أهداف البحث:**
1. التعريف بتراجم البخاري.
 2. بيان المغزى من تراجم البخاري.
 3. بيان مناسبة التراجم للكتب التي ذكرت فيها، ومناسبتها للحديث المترجم له.
- أسئلة البحث:**
1. ما المقصود بتراجم البخاري؟ وهل ترجم لجميع أبوابه؟
 2. ما الغاية من ترجمة البخاري لأبوابه؟
 3. ما مدى مناسبة تراجم البخاري للكتب التي ذكرت فيها، ومدى مناسبتها للحديث المترجم له؟
- منهج البحث:**
- اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي الاستنتاجي.
- إجراءات البحث:**
- استقراء المادة العلمية المتعلقة بتراجم البخاري في صحيحه من خلال الخطوات الآتية:
1. بيان وجوه الفقه فيها مع ذكر نماذج لذلك ما أمكن.
 2. ترقيم الآيات، وبيان سورها.
 3. تخريج الأحاديث والآثار وبيان درجتها - ما أمكن - إلا ما كان في الصحيحين أو أحدهما، فأكتفي بتخريجه منها مع ضبط ما يشكل من الأحاديث النبوية بالشكل.
 4. توثيق المعاني من معاجم اللغة العربية المعتمدة، بذكر الجزء والصفحة.
 5. تلخيص البحث بكتابة خاتمة ذكرت فيها أبرز النتائج.

ذكر سيرة الشخص وحياته، أو نقل الكلام إلى لغة أخرى⁽³⁾.

تراجم البخاري:

جمع ترجمة، وهي عنوان الباب الذي تساق فيه الأحاديث، ولا بد أن تكون مناسبة لما يساق من الأحاديث⁽⁴⁾.

قال ابن حجر في فتح الباري: إن ما ضمّن البخاري أبوابه من تراجم حيرت الأفكار، وأدهشت العقول والأبصار، وما بلغت هذه الرتبة إلا لسببٍ عظيم؛ وهو ما روي عنه أنه ترجم جامعَه بين قبر النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلي لكلِّ ترجمة ركعتين⁽⁵⁾.

2. أنواع تراجم البخاري:

حصر ابن حجر في مقدمة كتابه فتح الباري أنواع تراجم البخاري في جامعه على نوعين: ظاهرة، وخفية⁽⁶⁾، ومن أهل العلم من قسمها على أربعة أنواع، هي:

أولاً - التراجم الظاهرة: وهي التي تطابق الأحاديث التي تخرج تحتها مطابقة واضحة جلية، دون

خطة البحث:

يتكون البحث من تمهيد، وأربعة مباحث.

• التمهيد، وفيه:

1- تراجم البخاري، تعريفها، وأنواعها.

2- العلاقة بين النصوص والتراجم.

• المبحث الأول: المغزى من تراجم البخاري.

• المبحث الثاني: مواطن الألغاز فيها.

• المبحث الثالث: مناسبتها للكتاب الذي ذكرت فيه.

• المبحث الرابع: مناسبتها للحديث الذي ترجمت له.

• الخاتمة: وفيها ذكر أبرز النتائج.

* * *

التمهيد

أولاً: تراجم البخاري، تعريفها، وأنواعها:

1. تراجم البخاري:

تعريف الترجمة:

الترجمان بالضم والفتح: هو الذي يترجم الكلام، أي: ينقله من لغة إلى لغة أخرى. والتاء والنون زائدتان⁽¹⁾، فيقال: قد ترجم كلامه، إذا فسره بلسان آخر⁽²⁾.

فالترجمة: مصدر ترجم، وجمعها: تراجم، وهي:

(3) انظر: معجم لغة الفقهاء (ص: 127).

(4) انظر: توضيح الأفكار (1/ 40).

(5) انظر: فتح الباري، لابن حجر (1/ 13).

(6) انظر: فتح الباري، لابن حجر (1/ 13).

(1) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (1/ 186).

(2) انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (5/ 1928).

حاجة للفكر والنظر⁽⁷⁾.

المُسْلِمِينَ خَيْرًا، فَخَرَجَ كَمَا يَصْنَعُ إِذَا تَزَوَّجَ، فَأَتَى حُجْرَ
أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ يَدْعُو وَيَدْعُونَ لَهُ، ثُمَّ أَنْصَرَفَ فَرَأَى
رَجُلَيْنِ فَرَجَعَ⁽¹²⁾، فقد ترجم له بلفظ باب، بدون ذكر
مضمون لعنوان الباب.

مثال: ترجم لحديث: «يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ
اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ
بِالصَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ»⁽⁸⁾، بقوله: بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ:
«مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ؛ لِأَنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصْرِ،
وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ» وَهَلْ يَتَزَوَّجُ مَنْ لَا أَرْبَ لَهُ فِي النِّكَاحِ".

رابعاً - التراجم المفردة: وهي تراجم لا يُجْرَجُ
البخاري فيها شيئاً من الأحاديث للدلالة عليها⁽¹³⁾.

ثانياً - التراجم الاستنباطية: وهي التي تدرك
مطابقتها لمضمون الباب بوجه من البحث والتفكير
القريب أو البعيد⁽⁹⁾.

مثال: ترجم لحديث: «انظُرْنَ مَنْ إِخْوَانُكُمْ؛ فَإِنَّمَا
الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ»⁽¹⁴⁾، بقوله: بَابُ مَنْ قَالَ: لَا
رِضَاعَ بَعْدَ حَوْلَيْنِ.

ثانياً: العلاقة بين النصوص والتراجم:

مثال: ترجم لحديث: "تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا
وَلِحَسَبِهَا وَجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا، فَظَفَرُ بِنَاتِ الدِّينِ، تَرَبَّتْ
يَدَاكَ"⁽¹⁰⁾، بقوله: بَابُ الْأَكْفَاءِ فِي الدِّينِ.

قبل ذكر العلاقة بين النصوص والتراجم، لا بد
من توضيح لتصنيف النصوص المندرجة تحت تراجم
البخاري، وهي: إمّا آية أو حديث صحيح، وإمّا حديث
معلق أو أثر.

ثالثاً - التراجم المرسلّة: وهي التي اكتفى فيها
بلفظ (باب)، ولم يعنون بشيء يدل على المضمون⁽¹¹⁾.

وقد بين ابن حجر العلاقة التي تربط بين نصوص
البخاري وتراجمه في مقدمة كتابه فتح الباري، ويمكن
تلخيصها في النقاط الآتية:

مثال: حديث: «أَوْلَمَ النَّبِيُّ ﷺ بَزَيْنَبَ، فَأَوْسَعَ

(7) انظر: الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح (ص: 74).

(8) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب قول النبي

ﷺ: «من استطاع منكم الباءة فليتزوج؛ لأنه أغض للبصر

وأحصن للفرج» وهل يتزوج من لا أرب له في النكاح؟

(5065) (3/7).

(9) انظر: الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح (ص: 74).

(10) أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب الأكفاء في الدين (5090)

(7/7).

(11) انظر: الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح (ص: 74).

(12) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب (5154) /7/

(21).

(13) انظر: الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح

(ص: 74).

(14) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب من قال: لا

رضاع بعد حولين (5102) (10/7).

المبحث الأول:

المغزى من تراجم البخاري

أولاً: الهدف الرئيس من ترجمة البخاري لأبوابه:

المتأمل في كتاب صحيح البخاري يتبين له أنه قسّمه إلى كتب، وتحت الكتب أبواب عنون لها بعناوين، وهي التي يطلق عليها تراجم، وقد راعى في تقسيمه الترتيب على منوال ترتيب الأبواب الفقهية.

ومن خلال الاطلاع يتّضح أن الهدف الرئيس من ترجمة البخاري لأبوابه استنباط الفقه منها، لذلك نجد أن قليلاً من تراجمه متطابقة مع ما ترجم له؛ لأن غايته شحذ الأذهان لاستخراج خبايا تراجمه بذكر الحديث المفسر للترجمة بموضع متقدم أو متأخر، أو بالترجمة بالاستفهام وغير ذلك⁽¹⁹⁾.

ثانياً: محتوى تراجم البخاري (عناوين أبوابه):

ضمن البخاري تراجم أبوابه علوماً عظيمة، ويمكن تصنيفها على حسب نوعها كما يلي:

1- شرح لغريب القرآن.⁽²⁰⁾

مثال: **بَابُ ﴿ وَمَنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ**

شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا

1. علاقة تدل على المطابقة إذا أخذ جزءاً من الحديث وبوّب فيه، وفائدتها الإعلام بها ورد في ذلك الباب من غير اعتبار لمقدار تلك الفائدة، وقد تكون الترجمة بلفظ المترجم له أو بعضه أو بمعناه، أو تكون الترجمة احتمالاً لأكثر من معنى، فيعيّن أحد الاحتمالين بما يذكّر تحتها من الحديث⁽¹⁵⁾.

2. علاقة تدل على العموم والخصوص، بحيث تكون أحدهما عاماً، والآخر مخصصاً له، أو العكس⁽¹⁶⁾.

3. علاقة تدل على المطلق والمقيد، بحيث تكون أحدهما مقيداً للآخر المطلق⁽¹⁷⁾.

4. قد تكون العلاقة بين الترجمة والنصوص المدرجة تحته شرحاً لمشكل، أو تفسيراً لكلمة، أو تأويلاً للظاهر، أو تفصيلاً للمجمل، خاصة إذا لم يجد البخاري حديثاً على شرطه في الباب ظاهر المعنى في المقصد الذي ترجم به⁽¹⁸⁾.

وسياتي ذكر نماذج على ذلك في مبحث: (مناسبتها للحديث الذي ترجمت له).

* * *

(15) انظر: فتح الباري، لابن حجر (1/ 13).

(16) انظر: المرجع السابق.

(17) انظر: المرجع السابق.

(18) انظر: المرجع السابق.

(19) انظر: فتح الباري، لابن حجر (1/ 13-14).

(20) انظر: شرح تراجم أبواب البخاري (5).

مثال: بَابُ قَوْلِهِ: ﴿إِذْ يَبَايِعُونَكَ تَحْتَ

الشَّجَرَةِ﴾⁽²⁸⁾، ذكر البخاري مجموعة من الأحاديث، من ضمنها حديث ثابت بن الضحَّاك رضي الله عنه «وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ»⁽²⁹⁾، هذا الحديث ليس له علاقة بموضوع الترجمة؛ لكن البخاري جعله في الباب لغاية، وهي: قول ابن حجر: (لقول الراوي فيه: "ممن شهد الشجرة" فهذا القدر هو المتعلق بالترجمة⁽³⁰⁾)، فغاياته من ذكر الحديث الإشارة إلى أنه من أصحاب الشجرة.

ثالثاً: وجوه الفقه في تراجمه:

لقد بينها الدهلوي⁽³¹⁾ في كتابه شرح تراجم صحيح البخاري، ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

1. العنوان الذي عنون فيه البخاري الباب هو رأيه في المسألة، عندما يترجم بحديث ليس على شرطه، ويذكر في الباب حديثاً شاهداً له على شرطه، بحيث

تَعْمَلُونَ ﴿١٤٩﴾⁽²¹⁾، شَطْرُهُ: تَلْقَاؤُهُ.⁽²²⁾

نجد أن البخاري في عنوان هذا الباب ضمنه شرحاً لكلمة شطر.

2- آثار للصحابة.⁽²³⁾

مثال: بَابُ إِسْبَاغِ الوُضُوءِ، وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «إِسْبَاغُ الوُضُوءِ: الإِنْتِقَاءُ»⁽²⁴⁾.

نجد أن البخاري بعد ترجمة الباب، ذكر قول عبد الله بن عمر رضي الله عنهما توضيحاً للترجمة.

3- أحاديث معلقة.⁽²⁵⁾

مثال: بَابُ مَنْ أَعَادَ الْحَدِيثَ ثَلَاثًا؛ لِيُفْهَمَ عَنْهُ، فَقَالَ: «أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ» فَمَا زَالَ يُكْرَرُهَا. وَقَالَ: ابْنُ عُمَرَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ بَلَغْتَ ثَلَاثًا؟»⁽²⁶⁾.

نجد أن البخاري بعد ترجمة الباب، ذكر الحديث المعلق تأكيداً على عنوان الباب.

4- أحاديث لا تدل على موضوع الترجمة، لكن لها طرق تدل عليه إشارة أو عموماً.⁽²⁷⁾

(28) [الفتح: 18].

(29) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، باب قوله: {إِذْ يَبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ} [الفتح: 18] (4843) (6/136).

(30) فتح الباري، لابن حجر (8/588).

(31) أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي الهندي رحمه الله، ولد سنة 1114هـ، وتوفي بدلهي سنة 1176هـ. كان هذا الرجل من أفراد المتأخرين علماء وعملاً وشهرة، أحيا الله به وبأولاده وأولاد بنته وتلاميذهم الحديث والسنة بالهند. انظر: فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات (1/178).

(21) [البقرة: 149].

(22) صحيح البخاري (6/22).

(23) انظر: شرح تراجم أبواب البخاري (5).

(24) صحيح البخاري (1/40).

(25) انظر: شرح تراجم أبواب البخاري (5).

(26) صحيح البخاري (1/31).

(27) انظر: شرح تراجم أبواب البخاري (5).

الباب من مفهوم النص، وفيه توضيح لما يراه في المسألة⁽³⁸⁾.

مثال: باب: إذا قال الخاطب للولي: زوجني فلانة، فقال: قد زوجتك بكذا وكذا؛ جاز النكاح، وإن لم يقل للزوج: أرضيت أو قبلت؟⁽³⁹⁾.

في هذا الباب استنبط البخاري فقه المسألة من قصة الواهبة، حيث إنه لم ينقل بعد قول النبي ﷺ: "زوجتكها بما معك من القرآن"، أن الرجل قال: قد قبلت؛ بل جزم بجواز النكاح بدون القبول، معتبراً طلبه الزوج منها قبولاً⁽⁴⁰⁾.

4. العنوان الذي عنون فيه البخاري الباب قد يستنبطه من نص، من دون مطابقة لما ترجم له⁽⁴¹⁾.

مثال: باب: إذا استتوا في القراءة فليؤمهم أكبرهم⁽⁴²⁾، استنبط البخاري عنوان الباب من حديث أخرجه مسلم⁽⁴³⁾ من رواية أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمَهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي

يكون عنوان الباب مقتبساً من حديث صحيح لكنه لم ينطبق عليه شرط البخاري⁽³²⁾.

مثال: باب من قال: لا نكاح إلا بولي⁽³³⁾، قال ابن حجر: (استنبط المصنف هذا الحكم من الآيات والأحاديث التي ساقها؛ لكون الحديث الوارد بلفظ الترجمة على غير شرطه).⁽³⁴⁾

2. العنوان الذي عنون فيه البخاري الباب قد يستنبطه من نص، ويكون مطابقاً لما ترجم له، بحيث يقتبس عنوان الباب من الحديث⁽³⁵⁾.

مثال: باب: من الإيذان أن يجب لأخيه ما يجب لنفسه⁽³⁶⁾. ذكر البخاري تحت هذا الباب حديث أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قَالَ: «لَا يُؤْمَنُ أَحَدُكُمْ، حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»⁽³⁷⁾؛ يتضح من عنوان الترجمة مطابقتها للحديث المترجم له في الباب.

3. العنوان الذي عنون فيه البخاري الباب قد يستنبطه من إشارة، بحيث يستنبط البخاري عنوان

(32) انظر: شرح تراجم أبواب البخاري (3).

(33) صحيح البخاري (7/15).

(34) انظر: فتح الباري، لابن حجر (9/184-183).

(35) انظر: شرح تراجم أبواب البخاري (3).

(36) صحيح البخاري (1/12).

(37) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيذان، باب: من الإيذان

أن يجب لأخيه ما يجب لنفسه (13) (1/12).

(38) انظر: شرح تراجم أبواب البخاري (3).

(39) صحيح البخاري (7/18).

(40) انظر: فتح الباري، لابن حجر (9/198).

(41) انظر: شرح تراجم أبواب البخاري (3).

(42) صحيح البخاري (1/138).

(43) انظر: فتح الباري، لابن حجر (2/170).

الباب عامة أو مطلقة بحيث لا تدل صراحة على الحكم في الباب⁽⁴⁸⁾.

مثال: الباب الذي ترجم له بباب يجعل الكافور في آخره⁽⁴⁹⁾، في كتاب الجنائز، نجد أن أحاديث الباب تشير إلى إضافة الكافور في الغسلة الأخيرة للميت، لكن لم يُعَيَّن حكماً؛ لأنَّ صيغة (اجعلن) قد تكون للوجوب أو للندب⁽⁵⁰⁾.

7. العنوان الذي عنون فيه البخاري الباب، قد يكون لمسألة ورد فيها حديثان مختلفان، فيذكرهما في الباب؛ من أجل تقريب الحكم للفقهاء، عندما يدرج تحت الباب حديثين أو أكثر يدل كل واحد منهما على حكم؛ من أجل توضيح المسألة⁽⁵¹⁾.

مثال: الباب الذي ترجم له بخروج النساء للبراز، أدرج تحته حديثين مختلفين في نفس الباب هما:
حديث أَنَّ أَرْوَاحَ النَّبِيِّ ﷺ كُنَّ يَخْرُجْنَ بِاللَّيْلِ إِذَا تَبَرَّزْنَ إِلَى الْمَنَاصِعِ، وَهُوَ صَعِيدٌ أَفِيحٌ، "فَكَانَ عُمَرُ يَقُولُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَحْجُبْ نِسَاءَكَ، فَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ" ⁽⁵²⁾.

السُّنَّةِ سِوَاءَ فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةَ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهَجْرَةِ سِوَاءَ فَأَقْدَمُهُمْ سِلْمًا، وَلَا يُؤَمِّنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يَقْعُدُ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ»⁽⁴⁴⁾.

5. العنوان الذي عنون فيه البخاري الباب قد يستنبطه من إيماء⁽⁴⁵⁾.

مثال: قول النبي ﷺ: «إِنَّ بَنِي الْمَغِيرَةِ اسْتَأْذَنُوا فِي أَنْ يَنْكَحَ عَلِيٌّ ابْنَتَهُمْ، فَلَا أَدْنُ»⁽⁴⁶⁾، ذكر البخاري هذا الحديث تحت ترجمة بعنوان: (باب الشقاق، وهل يشير بالخلع عند الضرورة)، فتؤخذ مطابقة الترجمة للحديث من كون فاطمة رضي الله عنها ما كانت ترضى بزواج علي بن أبي طالب رضي الله عنه فكان الشقاق بينها وبين علي متوقعاً، فأراد النبي ﷺ دفع وقوعه بمنع علي رضي الله عنه من ذلك بطريق الإيماء والإشارة عملاً بسد الذرائع؛ لأن الله -تعالى- أمر ببعثة الحكمين عند خوف الشقاق قبل وقوعه⁽⁴⁷⁾.

6. العنوان الذي عنون فيه البخاري الباب، قد يكون أحد احتمالين يراهما في المسألة من غير قطع بترجيح أحدهما على الآخر، خاصة إذا كانت أحاديث

(48) انظر: شرح تراجم أبواب البخاري (3).

(49) صحيح البخاري (2 / 74).

(50) انظر: فتح الباري، لابن حجر (3 / 132).

(51) انظر: شرح تراجم أبواب البخاري (3).

(52) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب خروج

النساء للبراز (146) (1 / 41).

(44) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب المساجد ومواضع الصلاة

(673) (1 / 465).

(45) انظر: شرح تراجم أبواب البخاري (3).

(46) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطلاق، باب الشقاق،

وهل يشير بالخلع عند الضرورة (5278) (7 / 47).

(47) انظر: فتح الباري، لابن حجر (9 / 404).

أَحْصَنَتْ؟» قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُرْجَمَ بِالْمُصَلَّى، فَلَمَّا أَدْلَقَتْهُ الْحِجَارَةُ جَمَزَ حَتَّى أَدْرَكَ بِالْحَرَّةِ فَقُتِلَ⁽⁵⁷⁾. وحديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ مِنْ أَسْلَمَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، فَنَادَاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الْآخَرَ قَدْ رَزَى - يَعْنِي نَفْسَهُ - فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَتَنَحَّى لِشِقِّ وَجْهِهِ الَّذِي أَعْرَضَ قَبْلَهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الْآخَرَ قَدْ رَزَى، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَتَنَحَّى لِشِقِّ وَجْهِهِ الَّذِي أَعْرَضَ قَبْلَهُ، فَقَالَ لَهُ ذَلِكَ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَتَنَحَّى لَهُ الرَّابِعَةَ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ دَعَاهُ فَقَالَ: «هَلْ بِكَ جُنُونٌ؟» قَالَ: لَا، فَقَالَ صلى الله عليه وسلم: «أَذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ» وَكَانَ قَدْ أَحْصَنَ⁽⁵⁸⁾، وحديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: «كُنْتُ فِيْمَنْ رَجَمَهُ، فَرَجَمْنَاهُ بِالْمُصَلَّى بِالْمَدِينَةِ، فَلَمَّا أَدْلَقَتْهُ الْحِجَارَةُ جَمَزَ حَتَّى أَدْرَكَ كَنَاهُ بِالْحَرَّةِ، فَرَجَمْنَاهُ حَتَّى مَاتَ»⁽⁵⁹⁾، يتبين لنا أن هذا الباب جمع عدداً من الأحاديث اشتملت على أحكام يجمعها أن الحكم إنما

وحديث عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «قَدْ أُذِنَ أَنْ تَخْرُجْنَ فِي حَاجَتِكُنَّ»⁽⁵³⁾.

8. العنوان الذي عنون فيه البخاري الباب، قد يكون تطبيقاً يراه البخاري يجمع بين الأدلة المتعارضة، وهذا التطبيق يدل على عمق فقه البخاري، وتبحره فيه⁽⁵⁴⁾.

مثال: باب الطلاق في الإغلاق والكره، والسكران والمجنون وأمرهما، والغلط والنسيان في الطلاق والشرك وغيره⁽⁵⁵⁾، ترجم البخاري هذه الترجمة لمجموعة من الأحاديث، منها: حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثْتُ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمْ»، قَالَ فَتَادَةُ: «إِذَا طَلَّقَ فِي نَفْسِهِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ»⁽⁵⁶⁾، وحديث جَابِرِ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: إِنَّهُ قَدْ رَزَى، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَتَنَحَّى لِشِقِّهِ الَّذِي أَعْرَضَ، فَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ، فَدَعَاهُ فَقَالَ: «هَلْ بِكَ جُنُونٌ؟ هَلْ

(57) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطلاق، باب الطلاق في

الإغلاق والكره، والسكران والمجنون وأمرهما، والغلط

والنسيان في الطلاق والشرك وغيره (5270) (46/7).

(58) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطلاق، باب الطلاق في

الإغلاق والكره، والسكران والمجنون وأمرهما، والغلط

والنسيان في الطلاق والشرك وغيره (5271) (46/7).

(59) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطلاق، باب الطلاق في

الإغلاق والكره، والسكران والمجنون وأمرهما، والغلط

والنسيان في الطلاق والشرك وغيره (5272) (46/7).

(53) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب خروج

النساء للبراز (147) (1/41).

(54) انظر: شرح تراجم أبواب البخاري (3).

(55) صحيح البخاري (45/7).

(56) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطلاق باب الطلاق في

الإغلاق والكره، والسكران والمجنون وأمرهما، والغلط

والنسيان في الطلاق والشرك وغيره (5269) (46/7).

مثال: باب ما يجوز من البصاق والنفخ في

الصلاة⁽⁶⁷⁾، استنبط البخاري عنوان الترجمة من حديث ليس على شرطه، وهو:

حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، قَالَ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَطَالَ الْقِيَامَ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرَّكُوعَ، ثُمَّ رَفَعَ فَأَطَالَ - قَالَ شُعْبَةُ: وَأَحْسَبُهُ قَالَ: فِي السُّجُودِ نَحْوَ ذَلِكَ - وَجَعَلَ يَبْكِي فِي سُجُودِهِ وَيَنْفُخُ وَيَقُولُ: «رَبِّ لَمْ تَعِدْنِي هَذَا وَأَنَا أَسْتَغْفِرُكَ، لَمْ تَعِدْنِي هَذَا وَأَنَا فِيهِمْ»⁽⁶⁸⁾، ثم ذكر أحاديث داخل هذا الباب تدل على النهي عن البصاق⁽⁶⁹⁾، وذلك لفائدة؛ وهي بيان الخلاف في مسألة النفخ والبصاق في الصلاة بين المذاهب.

11. العنوان الذي عنون فيه البخاري الباب، قد يكون استنباطاً من خصوصيات الوقائع والأحوال، وهي من طرق أهل السير والأخبار، وقد خصص البخاري كتاب عنون له بالسير⁽⁷⁰⁾.

يتوجه على العاقل المختار العائد الذاکر⁽⁶⁰⁾.

9. العنوان الذي عنون فيه البخاري الباب، قد يكون ما يراه مذهباً من المذاهب الأربعة في مسألة معينة، خاصة إذا كان مخالفاً للجمهور⁽⁶¹⁾.

مثال: باب الحيلة في النكاح⁽⁶²⁾، يُشير بذلك إلى رأي الحنفية في نكاح الشغار⁽⁶³⁾؛ وذلك لقوله بعد ذكر الحديث المترجم له في هذا الباب: (وقال بعض الناس: «إن احتال حتى تزوج على الشغار فهو جائز، والشرط باطل»). وقال في المتعة: «النكاح فاسدٌ، والشرط باطل». وقال بعضهم: «المتعة والشغار جائز، والشرط باطل»⁽⁶⁴⁾، ويقصد بهذا اللفظ الحنفية⁽⁶⁵⁾.

10. العنوان الذي عنون فيه البخاري الباب، قد يكون بحديث لم يثبت عنده، وتكون الأحاديث المترجم لها على خلاف هذا الحديث الذي ترجم به؛ من أجل فائدة فقهية كتحرير محل النزاع⁽⁶⁶⁾.

(60) انظر: فتح الباري، لابن حجر (9/ 389).

(61) انظر: شرح تراجم أبواب البخاري (4).

(62) صحيح البخاري (9/ 24).

(63) انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (2/ 278)، والعناية شرح الهداية (3/ 338).

(64) صحيح البخاري (9/ 24).

(65) انظر: فتح الباري، لابن حجر (13/ 187).

(66) انظر: شرح تراجم أبواب البخاري (4).

(67) صحيح البخاري (2/ 65).

(68) أخرجه النسائي في سننه كتاب الكسوف باب: القول في السجود في صلاة الكسوف سنن النسائي (1496) (3/ 149)، وأحمد في

مسنده مسند عبد الله بن عمرو رضي الله عنه (6763) (11/ 373).

(69) صحيح البخاري (2/ 65).

(70) انظر: شرح تراجم أبواب البخاري (4).

لاقتضى صحة صلاة الصبي بغير وضوء، ولو عبر
بالجوب لاقتضى أن الصبي يعاقب على تركه؛ فأتى
بعبارة سالمة من ذلك⁽⁷⁷⁾.

14. العنوان الذي عنون فيه البخاري بابه، قد
يكون بصيغة الاستفهام؛ وذلك حيث لا يتجه له الجزم
بأحد الاحتمالين، وغرضه بيان: هل يثبت ذلك الحكم أو
لا؟ فيترجم على الحكم؛ ومراده ما يتفسر بعد من إثباته
أو نفيه، أو أنه محتمل لهما، وربما كان أحد المحتملين
أظهر، وغرضه أن يبقى للنظر مجال⁽⁷⁸⁾.

مثال: حديث أبي قتادة رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْنِي»⁽⁷⁹⁾؛
عندما ترجم له بباب: متى يقوم الناس، إذا رأوا الإمام
عند الإقامة⁽⁸⁰⁾؛ يستفاد من عنوان الترجمة: استحباب
القيام إلى الصلاة عند رؤية بعض المصلين إقبال الإمام
إليها⁽⁸¹⁾، وقد أورد الترجمة بلفظ الاستفهام؛ لأن قوله
في الحديث: (لا تقوموا) نهي عن القيام، وقوله: (حتى
تروني) تسويغ للقيام عند الرؤية، وهو مطلق غير مقيد

مثال: باب هدم الكعبة⁽⁷¹⁾، استنبط البخاري
عنوان الترجمة من واقعة هدم الكعبة في آخر الزمان على
يد رجل أصلع من أهل الحبيشة⁽⁷²⁾.

12. العنوان الذي عنون فيه البخاري الباب، قد
يكون رداً على أصحاب المذاهب الأخرى المخالفة لقول
الجمهور.

مثال: باب من قال: لا رضاع بعد حولين⁽⁷³⁾،
الدافع لهذه الترجمة؛ هو الرد على مذهب الحنفية⁽⁷⁴⁾ أن
أقصى مدة الرضاع ثلاثون شهراً⁽⁷⁵⁾.

13. العنوان الذي عنون فيه البخاري بابه، قد
يكون بصيغة الخبر للإشارة إلى الخلاف دون الجزم
بحكم معين.

مثال: باب وضوء الصبيان، ومتى يجب عليهم
الغسل والطهور، وحضورهم الجماعة والعيدين والجنائز،
وصفوفهم⁽⁷⁶⁾، فهذه الترجمة معقودة لحكم طهارة
الصبي، فلم ينص على حكمه؛ لأنه لو عبّر بالندب

(71) صحيح البخاري (2/149).

(72) انظر: فتح الباري، لابن حجر (3/460).

(73) صحيح البخاري (7/10).

(74) انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (4/6)، الهداية في شرح
بداية المتبدي (1/217).

(75) انظر: فتح الباري، لابن حجر (9/146).

(76) صحيح البخاري (1/171).

(77) انظر: فتح الباري، لابن حجر (2/345).

(78) انظر: فتح الباري، لابن حجر (1/14).

(79) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب: متى يقوم
الناس، إذا رأوا الإمام عند الإقامة (637) (1/129).

(80) صحيح البخاري (1/129).

(81) انظر: منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري (2/123).

ثانياً: اتفق علماء الشرق والغرب على أنه ليس بعد كتاب الله تعالى أصح من صحيح البخاري ومسلم، فرجَّح بعضهم صحيح مسلم على صحيح البخاري، والجمهور على ترجيح البخاري على مسلم؛ لأنه أكثر فوائد منه، ولشرطه ثبوت اللقاء بين الراويين⁽⁸⁸⁾.

ثالثاً: البخاري عندما قسم كتابه إلى كتب، وضع تحت هذه الكتب أبواباً عنون لها بعناوين، وهي ما نسميه بالتراجم، ثم ضمَّنها ما يناسبها من أحاديث. ومن القواعد الكلية التي يجب أن نشير إليها أن البخاري كثيراً ما يترجم إلى أبواب مجردة عن الأحاديث، أو لا يذكر عنواناً للباب الذي ترجم له؛ والسبب هو أن البخاري بَوَّب الأبواب، وترجم التراجم أولاً، ثم كان يذكر بعده في كل باب الأحاديث المناسبة له بالتدرج، فلم يتفق له إثبات الحديث لبعض التراجم حتى وافته المنية⁽⁸⁹⁾؛ لذلك نجد بعض التراجم خاليةً من الأحاديث.

رابعاً: جمع البخاري في كتابه (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)، أربعة فنون: السنة، والسير، والتفسير، والزهد⁽⁹⁰⁾، فالسنة هي سنة النبي ﷺ، فلما ضمَّنه البخاري من أحاديث

بشيء من ألفاظ الإقامة⁽⁸²⁾. وقد اختلف الفقهاء في مسألة القيام للصلاة⁽⁸³⁾، فبعضهم استحسَن البدء في أول الإقامة على الأصل في الترغيب في المسارعة، وبعضهم عند قول: قد قامت الصلاة، وبعضهم عند قول: حي على الفلاح⁽⁸⁴⁾، وبعضهم استحبُّوا القيام عند رؤية الإمام⁽⁸⁵⁾، وبعضهم لم يحدِّد في ذلك حدًّا⁽⁸⁶⁾.

* * *

المبحث الثاني

مواطن الألغاز فيها

سأشير إلى بعض المواطن التي وقفت عليها أثناء جمعي لهذه المادة العلمية من خلال النقاط الآتية:
أولاً: "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه"، أول كتاب صنفه البخاري، وأول كتاب صُنِّف في الحديث الصحيح المجرد، وصنفه في ست عشرة سنة، جمعه في أثناء تنقله بين مكة والمدينة والبصرة وبخارى⁽⁸⁷⁾.

(82) انظر: فتح الباري، لابن حجر (2/ 119).

(83) انظر: شرح صحيح البخاري، لابن بطال (2/ 264).

(84) انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد (1/ 160).

(85) على الصحيح من المذهب عند الحنابلة، انظر: مطالب أولي

النهي في شرح غاية المنتهى (1/ 414).

(86) وهو رأي الإمام مالك، انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد

(1/ 160).

(87) انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري (5/ 1).

(88) انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري (1/ 5).

(89) انظر: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (1/ 113).

(90) انظر: شرح تراجم أبواب صحيح البخاري (2).

المعلّق⁽⁹³⁾؛ فهو حكم منه بصحته، وما كان بصيغة التمريض، فليس فيه حكم بصحته⁽⁹⁴⁾.

ثامناً: عندما يتعذر معرفة وجه المعنى الذي يجمع بين الترجمة والحديث في الباب؛ فذلك لأن البخاري يورد تراجم الأبواب على أطوار إن وجد حديثاً يناسب ذلك الباب، ولو على وجه خفي ووافق شرطه أورده فيه، وإن لم يجد فيه إلا حديثاً لا يوافق شرطه مع صلاحيته للحجة، كتبه في الباب، وإن لم يجد فيه حديثاً صحيحاً لا على شرطه، ولا على شرط غيره، وكان مما يستأنس به، استعمل لفظه أو معناه ترجمة للباب، ثم أورد في ذلك آية تشهد له، أو حديثاً يؤيد عموم ما دل عليه ذلك الخبر⁽⁹⁵⁾.

تاسعاً: ترتيب الكتب عند البخاري، وتوسيطه لكتاب الجهاد بين قيام ليلة القدر وقيام رمضان وصيامه معني، وهي المشاركة في كون كل من المذكورات من أمور الإيمان⁽⁹⁶⁾.

عاشراً: تقديم البخاري الحج على الصيام كان

الأحكام المشتملة على الفقه، أما السير، فنجد البخاري خصص كتاباً للجهاد والسير، وأما التفسير فلما يذكره من آيات الأحكام التي تحتاج في بعض المواضع إلى توضيح وتفسير، والزهد لذكره الكثير من الرقائق والمواعظ.

خامساً: البخاري يكرر الحديث سنداً، أو متنأً، أو متنأً وسنداً، دون أي تغيير، أو اختلاف يسير؛ لفائدة إسنادية أو متنية، أو فيها معاً، أو لما أراده من التوسّع في وجوه الاستدلال، وإن لم يظهر لهذا التكرار فائدة؛ فلأجل مغايرة الحكم الذي تشتمل عليه الترجمة الثانية، فقد يستنبط من الحديث الواحد أكثر من مسألة، فيفرقها في الأبواب حسب ما يتضمنه الحديث من فوائد فقهية⁽⁹¹⁾.

سادساً: لم يقتصر البخاري على الأحاديث فقط، بل اعتنى بآيات الأحكام، والأحاديث التي ليست على شرطه كالمعلقات، والآثار؛ لأن غايته الاستدلال والاستنباط منها لتراجمه⁽⁹²⁾.

سابعاً: أكثر البخاري من أحاديث وأقوال الصحابة بغير إسناد؛ فإن كان بصيغة الجزم، وهو

(93) وهو ما كان الانقطاع بأول إسناده. انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري (10/1).

(94) انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري (10/1).

(95) انظر: فتح الباري، لابن حجر (1/8-9).

(96) انظر: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (1/159).

(91) انظر: الأحاديث المكررة في صحيح البخاري سنداً ومتناً وجمعاً ودراسة (124).

(92) انظر: فتح الباري، لابن حجر (1/8).

ثانياً: العلاقة التي تربط بين الباب والكتاب قد تكون علاقة ماثلة، أي: أن العلاقة التي يمثلها هذا النوع كالعلاقة بين المتقابلين أو الشبيهين؛ مثال: باب المسك، صنفه البخاري تحت كتاب الصيد والذبائح، وهو يتناول المسك، وهو فضلة الطيب، والظبي مما يصاد⁽¹⁰¹⁾.

ثالثاً: العلاقة التي تربط بين الباب والكتاب قد تكون علاقة اقتران، أي: أن عنوان الباب تابع ومقترن لهذا الكتاب، وملازم له؛ مثال: باب غسل المرأة أباهما الدم عن وجهه، عندما صنفه البخاري تحت كتاب الوضوء؛ وهو يتناول رفع الحدث ومعناه الاصطلاحي، فيكون ذكر الطهارة من الخبث في هذا الكتاب بالتبعية لטהارة الحدث، والمناسبة بينهما كونها من شرائط الصلاة ومن باب النظافة⁽¹⁰²⁾، وباب السواك عندما صنفه البخاري تحت كتاب الوضوء؛ فهو من سنن الوضوء⁽¹⁰³⁾.

رابعاً: العلاقة التي تربط بين الباب والكتاب قد تكون لبيان الحكم، أي: أن عنوان الباب يوضح حكماً من الأحكام داخل الكتاب؛ مثال: باب ما جاء في السقائف، عندما صنفه البخاري تحت كتاب المظالم؛

بسبب⁽⁹⁷⁾، أن الصوم عبادة وجبت وتعلقت بالبدن، والزكاة عبادة تعلقت بالمال، والحج عبادة تركبت من المال والبدن، فصارت قسماً ثالثاً مستقلاً، فالصوم من حيث هذا الاعتبار مكرر للصلاة، وعلى هذا الفهم بنى البخاري صحيحه، فجعل كتاب الحج مقدماً على كتاب الصوم؛ لأجل أن الحج عبادة مركبة من المال والبدن؛ فهي جنس من حيث هذا الاعتبار جديد، والصيام جنس سبق مثله، وهو إقام الصلاة⁽⁹⁸⁾.

* * *

المبحث الثالث

مناسبتها للكتاب الذي ذكرت فيه

أقسام مناسبة أبواب البخاري للكتب التي ذكرت فيه: أولاً: العلاقة التي تربط بين الباب والكتاب قد تكون علاقة مقابلة، أي: أن العلاقة التي يمثلها هذا النوع كالعلاقة بين النظيرين؛ مثال: باب ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾⁽⁹⁹⁾ صنفه البخاري تحت كتاب الإيمان؛ ليُعلم بأن إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة من جملة الإيمان⁽¹⁰⁰⁾.

(101) انظر: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (20/

112).

(102) انظر: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (3/ 103).

(103) انظر: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (3/ 105).

(97) انظر: فتح الباري، لابن حجر (3/ 378).

(98) انظر: شرح الأربعين النووية، صالح آل الشيخ (ص: 49).

(99) [التوبة: 5].

(100) انظر: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (1/ 124).

المبحث الرابع

مناسبتها للحديث الذي ترجمت له

بعدها ترجم البخاري لأبوابه، أدرج تحت كل باب ما يناسبه من الأحاديث بالتدرج، قد تكون هذه المناسبة ظاهرة، أو خفيه، أو جامعة بينهما. أولاً: ظاهرة:

عندما يترجم بلفظ المترجم له أو بعضه أو بمعناه، بحيث يأخذ جزءاً من الحديث ويوب فيه (109).
مثال: حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ ﷺ الْعِشَاءَ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ، فَقَالَ: «أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ، فَإِنَّ رَأْسَ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا، لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ» (110)، ترجم له بباب السمر في العلم، قال ابن حجر: مناسبة حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما للترجمة ظاهرة؛ لقوله: (قام فقال، بعد قوله: صلى العشاء).
ثانياً: استنباطية:

تراجم البخاري قد لا تكون مناسبتها للحديث الذي ترجم له ظاهرة، وهذا هو الغالب في تراجمه، ومن المناسبات الاستنباطية بين الترجمة والحديث:

ليبان أن الجلوس في السقيفة التي للعامة ليس ظلماً (104).
خامساً: أن العلاقة التي تربط بين الباب والكتاب قد تكون لبيان السبب؛ مثال: باب من استعان عبداً أو صبياً، عندما صنّفه البخاري تحت كتاب الديات؛ لبيان السبب الموجب لدفع دية الصبي أو قيمة العبد عند تضرره؛ وهو الاستعانة به (105).

سادساً: أن العلاقة التي تربط بين الباب والكتاب بسبب الاشتراك في المعنى؛ مثال: باب قوله تعالى: {وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ}، عندما صنّفه البخاري تحت كتاب الحوالة؛ لاشتراكها في معنى الحوالة، حيث يُحول استحقاق الورثة من القريب إلى العاقد (106)، وباب الأرواح جنود مجنّدة، عندما صنّفه البخاري تحت كتاب الأنبياء؛ للإشارة إلى أن آدم وأولاده تركّبوا من البدن والروح (107)، وباب الجهاد من الإيمان، عندما صنّفه البخاري تحت كتاب الإيمان؛ لاشتراكها في كونها من خصال الإيمان (108).

* * *

(104) انظر: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (11 / 29).

(105) انظر: فتح الباري، لابن حجر (12 / 253).

(106) انظر: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (10 / 122).

(107) انظر: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (13 / 231).

(108) انظر: فتح الباري، لابن حجر (1 / 92).

(109) انظر: فتح الباري، لابن حجر (1 / 13).

(110) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب العلم باب: السمر في العلم

(116) (1 / 34).

وَمَلَأَتْكَ النَّهَارَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ»⁽¹¹⁵⁾، عندما ترجم له (باب فضل صلاة الفجر في جماعة)، ولقد تفنن البخاري بإيراد ثلاثة أحاديث في هذا الباب تؤخذ المناسبة من كل حديث بطريقة مختلفة عن الآخر، ففي حديث أبي هريرة رضي الله عنه تؤخذ المناسبة بطريق الخصوص⁽¹¹⁶⁾.

3- أن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة؛ والترجمة في هذه الحال بيان لتأويل ذلك الحديث، بحيث يكون المراد بالحديث الخاص العموم إشعاراً بالقياس؛ لوجود العلة الجامعة بينهما⁽¹¹⁷⁾.

مثال: باب من أبواب صحيح البخاري ترجم له (باب إنما جعل الإمام ليؤتم به)، هذه الترجمة جزء من حديث في الباب، والمراد به أن الائتمام يقتضي متابعة المأموم لإمامه في أحوال الصلاة؛ فتنتفي المقارنة والمسابقة والمخالفة، إلا ما دل الدليل الشرعي عليه، ولهذا صدر المصنف الباب بقوله: (وصلى النبي ﷺ في مرضه الذي توفي فيه، وهو جالس)، أي: والناس خلفه قياماً، ولم يأمرهم بالجلوس؛ فدل على دخول التخصيص في عموم قوله⁽¹¹⁸⁾.

1- عندما يكون لفظ الترجمة محتملاً لأكثر من معنى؛ فيعين أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث⁽¹¹¹⁾.

مثال: الأحاديث التي ترجم لها البخاري بباب (هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم؟)⁽¹¹²⁾، فاستعمل الاستفهام في الترجمة؛ لاحتمال أكثر من معنى، وضمن في الباب حديث أبي هريرة رضي الله عنه الدال على أن الغسل حق على كل مسلم، وحديث ابن عمر رضي الله عنهما الدال على قيد الحضور، وحديث أبي سعيد رضي الله عنه الدال على قيد المحتلم، فيخرج الصبيان، والتقييد في النهي عن منع النساء المساجد بالليل، يُخرج الجمعة⁽¹¹³⁾.

2- أن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة؛ والترجمة في هذه الحال بيان لتأويل ذلك الحديث، بحيث يكون المراد بالحديث العام الخصوص⁽¹¹⁴⁾.

مثال: حديث أبي هريرة رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تَفْضُلُ صَلَاةِ الْجَمِيعِ صَلَاةِ أَحَدِكُمْ وَحَدَهُ، بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ جُزْءًا، وَتَجْتَمِعُ مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ

(115) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الأذان باب: فضل صلاة

الفجر في جماعة (648) (1/ 131).

(116) انظر: فتح الباري، لابن حجر (2/ 138).

(117) انظر: فتح الباري، لابن حجر (1/ 13).

(118) انظر: فتح الباري، لابن حجر (2/ 174).

(111) انظر: فتح الباري، لابن حجر (1/ 13).

(112) صحيح البخاري (2/ 5) حديث رقم (894-895-896-897-898).

(113) انظر: فتح الباري، لابن حجر (2/ 382).

(114) انظر: فتح الباري، لابن حجر (1/ 13).

عندما ترجم له بباب (من لم ير التشهد الأول واجباً لأن النبي ﷺ: «قام من الركعتين ولم يرجع»)⁽¹²⁴⁾، فعندما أطلق في الأحاديث الجلوس في الصلاة من غير تقييد، فالمراد به جلوس التشهد؛ وبهذا يظهر وجه مناسبة الحديث للترجمة⁽¹²⁵⁾.

6- أن تكون العلاقة بين الباب والحديث لشرح مشكل، أو تفسير غامض، أو تاويل ظاهر، أو تفصيل مجمل.⁽¹²⁶⁾

مثال: حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيْنَمَا هُوَ يَخْطُبُ يَوْمَ النَّحْرِ، إِذْ قَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ، فَقَالَ: كُنْتُ أَحْسِبُ - يَا رَسُولَ اللَّهِ - كَذَا وَكَذَا قَبْلَ كَذَا وَكَذَا، ثُمَّ قَامَ آخِرُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كُنْتُ أَحْسِبُ كَذَا وَكَذَا، هُوَ لِأَيِّ الثَّلَاثِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفْعَلُ وَلَا حَرَجَ» هُنَّ كُلُّهُنَّ يَوْمَئِذٍ، فَمَا سُئِلَ يَوْمَئِذٍ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا قَالَ: «أَفْعَلُ وَلَا حَرَجَ»⁽¹²⁷⁾، وحديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: زُرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ؟ قَالَ: «لَا حَرَجَ» قَالَ آخِرُ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أُذْبِحَ؟ قَالَ: «لَا حَرَجَ» قَالَ آخِرُ: ذَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ؟ قَالَ: «لَا

(124) صحيح البخاري (1/165).

(125) انظر: فتح الباري، لابن حجر (2/310).

(126) انظر: فتح الباري، لابن حجر (1/13).

(127) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأيمان والندور، باب: إذا حنث ناسياً في الأيمان (6665) (8/135).

4- أن يراد بالحديث الخاص ما هو أعم، مما يدل عليه ظاهره بطريق الأعلى أو الأدنى⁽¹¹⁹⁾.

مثال: في (باب نفقة نساء النبي ﷺ بعد وفاته)، ذكر فيه البخاري ثلاثة أحاديث أحدها حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَقْتَسِمُ وَرَثَتِي دِينَاراً، مَا تَرَكَتْ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي وَمُؤُونَةِ عَامِلِي، فَهُوَ صَدَقَةٌ»⁽¹²⁰⁾، في هذه الرواية المقصود بـ (لَا يَقْتَسِمُ وَرَثَتِي دِينَاراً)، هو تنبيه بالأدنى على الأعلى⁽¹²¹⁾.

5- أن تكون العلاقة بين الباب والحديث كالعلاقة بين المطلق والمقيد⁽¹²²⁾.

مثال: حديث «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمُ الظُّهْرَ، فَقَامَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ لَمْ يَجْلِسْ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ وَانْتَظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، ثُمَّ سَلَّمَ»⁽¹²³⁾، السجدة في الحديث مطلق، قيده البخاري في الترجمة

(119) انظر: فتح الباري، لابن حجر (1/13).

(120) أخرجه البخاري، كتاب فرض الخمس، باب: نفقة نساء النبي ﷺ بعد وفاته (3096) (4/81).

(121) انظر: فتح الباري، لابن حجر (6/209).

(122) انظر: فتح الباري، لابن حجر (1/13).

(123) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب: من لم ير التشهد الأول واجباً؛ لأن النبي ﷺ: «قام من الركعتين ولم يرجع» (829) (1/165).

ظاهرة في جزء منها، والآخر يحتاج إلى شحذ الأذهان وإعمال العقل.

مثال: حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ»⁽¹³³⁾، في باب وجوب العمرة وفضلها؛ فمناسبة الحديث لأحد شقي الترجمة، وجوب العمرة؛ فهو مشكل، بخلاف الشق الآخر، فضلها، فهو ظاهر⁽¹³⁴⁾.

* * *

الخاتمة

هذا عرض لخلاصة البحث وأبرز النتائج:

1- إيضاح المراد بتراجم البخاري، فهي عناوين الأبواب التي تساق فيها الأحاديث.

2- اتبع البخاري في كتابة تراجمه مناهج عدة، منها ما كان استقرائياً، ومنها ما كان استنباطياً، كما أنه انتهج أساليب عدة في صياغة التراجم كصيغة الاستفهام، وصيغة الخبر، ولكل صيغة غاية تختلف عن الأخرى.

3- يظهر من تراجم البخاري مكانته الفقهية التي تبرز من خلالها استقلالية آراء الإمام.

(133) أخرجه البخاري في صحيحه، أبواب العمرة، باب: وجوب العمرة وفضلها (1773) (2/3).

(134) انظر: فتح الباري، لابن حجر (598/3).

حَرَجَ»⁽¹²⁸⁾، أدرجهما البخاري في باب (إذا حنث ناسياً في الأيمان)، ولقد بين الكرمانى وجه مناسبة الحديثين للترجمة؛ إذ ليس فيها ذكر اليمين؛ وهو بيان رفع الحرج عن الناسي والمخطئ⁽¹²⁹⁾.

مثال: حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم الْكَعْبَةَ، قَالَ: فَأَقْبَلْتُ وَالنَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم قَدْ خَرَجَ، وَأَجِدُ بِلَالاً قَائِماً بَيْنَ الْبَابَيْنِ، فَسَأَلْتُ بِلَالَ، فَقُلْتُ: أَصَلَّى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فِي الْكَعْبَةِ؟ قَالَ: «نَعَمْ، رَكَعَتَيْنِ، بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ اللَّتَيْنِ عَلَى يَسَارِهِ إِذَا دَخَلْتَ، ثُمَّ خَرَجَ، فَصَلَّى فِي وَجْهِ الْكَعْبَةِ رَكَعَتَيْنِ»⁽¹³⁰⁾، أدرجه البخاري في باب قَوْلِ اللَّهِ - تَعَالَى: {وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ} ⁽¹³¹⁾، وقد بين ابن حجر وجه مناسبة هذا الحديث للترجمة، وهي أن استقبال المقام غير واجب⁽¹³²⁾.

ثالثاً: ظاهرة واستنباطية:

بحيث تكون العلاقة بين عنوان الباب والحديث

(128) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأيمان والندور، باب: إذا حنث ناسياً في الأيمان (6666) (8/135).

(129) انظر: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (23/115).

(130) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الصلاة باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ} (397) (1/88).

(131) [البقرة: 125].

(132) انظر: فتح الباري، لابن حجر (501/1).

وأيامه = صحيح البخاري. البخاري، محمد بن إسماعيل
أبو عبدالله البخاري الجعفي. تحقيق: محمد زهير بن ناصر
الناصر، ط1، دار طوق النجاة، 1422هـ.
شرح الأربعين النووية. صالح بن عبدالعزيز بن محمد بن إبراهيم
آل الشيخ. تحقيق: عادل بن محمد مرسي رفاعي، ط1، دار
العاصمة، المملكة العربية السعودية، 1431هـ.
شرح تراجم أبواب صحيح البخاري. الدهلوي، أحمد بن عبد
الرحيم. دائرة المعارف النظامية: الهند، 1323هـ.
شرح صحيح البخاري، ابن بطال. ابن بطال، أبو الحسن علي
ابن خلف بن عبد الملك. تحقيق: أبو تميم ياسر
ابن إبراهيم. ط2، مكتبة الرشد - السعودية، الرياض،
1423هـ - 2003م.
الصحيح تاج اللغة وصحاح العربية. الجوهري، أبو نصر إسماعيل
بن حماد الجوهري الفارابي. تحقيق: أحمد عبد الغفور
عطار، ط4، دار العلم للملايين - بيروت، 1407هـ -
1987م.
عمدة القاري شرح صحيح البخاري. أبو محمد محمود بن أحمد
ابن موسى بن أحمد بن حسين الغياي الحنفي بدر الدين
العيبي. ط د، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
العناية شرح الهداية. محمد بن محمد بن محمود، أكمل الدين أبو
عبد الله، ابن الشيخ شمس الدين، ابن الشيخ جمال الدين
الرومي البابرقي. ط د، دار الفكر.
فتح الباري شرح صحيح البخاري. ابن حجر، أحمد بن علي بن
حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي. دار المعرفة:
بيروت، 1379هـ.
فقه الإمام البخاري في الوضوء والغسل مقارناً بفقه المحدثين، نور
قاروت. رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه،

4- غاية البخاري من إدراجه للنصوص على
اختلاف أنواعها: الاستدلال والاستنباط منها لتراجمه.
5- تفنن البخاري في الربط بين أبوابه والكتب
التي ذكرت فيه، فقد تكون العلاقة التي تجمع بينهما
مقابلة، أو مماثلة، أو اقتراناً، أو بياناً لحكم من الأحكام
داخل الكتاب، أو بياناً لسبب، أو للاشتراك في المعنى.

* * *

المصادر والمراجع

الأحاديث المكررة في صحيح البخاري سنداً ومتناً: جمعاً ودراسة.
بوجعة محفوظ. إشراف: أ.د. حسان موهي. رسالة
ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية،
الجزائر، 1433-1434هـ.
الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح. نور الدين محمد
عتر الحلبي. مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية -
الكويت، 1406هـ.
بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. الكاساني، علاء الدين، أبو بكر
بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي. ط2، دار الكتب
العلمية: بيروت-لبنان، 1406هـ.
بداية المجتهد ونهاية المقتصد. أبو الوليد ابن رشد الحفيد، محمد بن
أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي. ط د، دار
الحديث - القاهرة، 1425هـ - 2004م.
توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار. محمد بن إسماعيل الأمير
الحسني الصنعاني. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد.
ط د، المكتبة السلفية - المدينة المنورة.
الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه

د. ندا بنت حسن بن عبد الرحمن الحميد: فقه البخاري في تراجمه

- جامعة أم القرى، مكة المكرمة، كلية الشريعة، 1411هـ.
- فقه الإمام البخاري من جامعه الصحيح (الصيام). الدكتور نزار بن عبد الكريم بن سلطان الحمداني. رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة أم القرى، كلية الشريعة، مكة المكرمة، 1412هـ.
- فقه الإمام البخاري في الجنائز من كتابه الجامع الصحيح، فهد العريني، رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، كلية الشريعة، 1412هـ.
- فقه الإمام البخاري في البيوع والسلم من جامعه الصحيح، ستر الجعيد، رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، كلية الشريعة، 1413هـ.
- فقه الإمام البخاري في الإمارة والقضاء من جامعه الصحيح، عبد القاهر مختار، رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، كلية الشريعة، 1416هـ.
- فقه الإمام البخاري في الحدود من كتابه الجامع الصحيح، عبد الله الغامدي، رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، كلية الشريعة، 1417هـ.
- فقه الإمام البخاري في النكاح من الجامع الصحيح مقارناً بالمذاهب الأربعة، لمحسن القشامي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، كلية الشريعة، 1417هـ.
- فقه الإمام البخاري في الزكاة من كتابه الجامع الصحيح، ابتسام الغامدي، رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، كلية الشريعة، 1422هـ.
- فقه الإمام البخاري في كتاب الجمعة، الخوف، العيدن، الوتر من جامعه الصحيح. زهور محمد عبده محمد. رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة أم القرى، كلية الشريعة، مكة المكرمة، 1423هـ.
- فقه الإمام البخاري في كتاب الأذان من أول الكتاب إلى باب صلاة الليل. مُهيا غزاي عبد الله العتيبي. رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة أم القرى، كلية الشريعة، مكة المكرمة، 1423هـ.
- فهرس الفهارس والأنبات ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات. عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني. تحقيق: إحسان عباس، ط2، دار الغرب الإسلامي - بيروت، 1982م.
- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري. شمس الدين الكرمانی، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد. ط2، دار إحياء التراث العربي: بيروت-لبنان، 1401هـ.
- المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط2، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، 1406هـ.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل. أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل ابن هلال بن أسد الشيباني. تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط1، دار الحديث - القاهرة، 1416هـ.
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ. النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط د، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى. الرحيباني، مصطفى ابن سعد بن عبده السيوطي. ط2، المكتب الإسلامي، 1415هـ - 1994م.
- معجم لغة الفقهاء. أ.د. محمد رواس قلعه جي - د. حامد صادق قنبي. ط1، دار النفائس، بيروت - لبنان، 1405هـ.
- منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري. حمزة محمد قاسم.

مجلة الدراسات الإسلامية (عدد خاص - ندوة البخاري) المجلد 32، العدد (1)، ج 2، الرياض (2020م/1441هـ)

راجعته: الشيخ عبد القادر الأرنؤوط تصحيح: بشير
محمد عيون، مكتبة دار البيان، دمشق-سوريا، مكتبة
المؤيد، الطائف-المملكة العربية السعودية، 1410هـ -
1990م.

النهاية في غريب الحديث والأثر. ابن الأثير، مجد الدين
أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد
ابن عبد الكريم الشيباني الجزري. تحقيق: طاهر أحمد
الزاوي - محمود محمد الطناحي، ط د، المكتبة العلمية -
بيروت، 1399هـ - 1979م.

الهداية في شرح بداية المبتدي. أبو الحسن علي بن أبي بكر
ابن عبد الجليل الرشداني المرغيناني. المكتبة الإسلامية.

